«١ ــ الانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من كامل الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس التي نرفض رفضا قاطعا تدويلها.

«٢ ــ إستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كاملة، والتي هي الأصل والأساس في عملية السلام، ولا يمكن ان تنفصل عنه».

وأضاف:

«إن العدو الصهيوني ما زال يناور ويراوغ ويحاول الالتفاف على النتائج الايجابية لحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلق تعقيدات يهدف من ورائها إلى التهرّب من مواجهة الحقائق التي تفرض نفسها، وتفرض بالتالي الاستجابة لداعي العدل والسلام. وهو يستند في مناوراته ومراوغاته هذه وتعنّته على القوى التي تقدّم له المساعدات والسلاح، وعلى رأسها الولايات المتحدة...».

ثم أضاف: «... **فالنتائج الايجابية لحرب تشرين [الأول ــ اكتوبر]، ووقفة الأمة العربية وصمودها الرائع وما قدمته من بذل وتضحيات، او مالقيته من تأييد من الشعوب والدول الصديقة قد ادت إلى خلق آفاق جديدة امام حركة التحرير العربية، ومنها فتح باب الأمم المتحدة امام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله من اجل استعادة حقوقه الوطنية» (مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثالث، البيان الختامي، الخرطوم،** آذار ــ مارس، ١٩٧٥).

هذا في البيان الختامي، اما القرارات السياسية فقد قسمت إلى قسمين: العامة، والخاصة او المكتوبة. وفي كلا القسمين احتلت فلسطين المكانة البارزة والمتميزة.

في القسم الأول، تم «التوكيد على الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط ما بين ٢٦ و ٢٩/١٠/١٩٧٤، فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، والتقيد بتنفيذ هذه المقررات نصا وروحا». ومن المعروف ان تلك المقررات اكدت «حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره»، كما اكدت ولأول مرة، بقرار قمة عربية، «حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اي ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في كل المجالات وفي كل المستويات» (**المصدر نفسه، القرارات**).

اما القسم الثاني من القرارات، وهي الخاصة، فذو اهمية بالغة بالنسبة لفلسطين وقضيتها على الصعيد البرلماني الدولي، فقد نصت على ان تتضمن وفود الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مندوبين من المجلس الوطني الفلسطيني، وان تعد «خطة عربية مشتركة تحضيرا للمؤتمر البرلماني الدولي الذي سينعقد في لندن تتضمن الأهداف التالية:

«أ ــ الحصول على قرار بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني.

«ب ــ إقرار حق الشعب الفلسطيني بالعودة الى ارضه وتقرير مصيره عليها وإقامة سلطته الوطنية فوقها.

«ج ــ تقديم مشروع بإدانة اسرائيل على جريمتها البشعة بتدمير مدينة القنيطرة.

«د ــ إعداد مشروع قرار يتوافق مع التطورات السياسية للقضية العربية على ضوء ما يستجد في حينه».

ونصّ القرار الثاني على «تقديم طلب لمجلس الاتحاد في كولومبو يتضمن إدراج موضوع القضية الفلسطينية والشرق الأوسط على جدول اعمال المؤتمر الذي سينعقد في لندن»: (**المصدر نفسه**).